

رئيس الإحصاء المركزي يستعرض أوضاع سوق العمل عشية الأول من أيار 2005.

شبابه: مشاركة متدنية خصوصاً بين النساء، بطالة مرتفعة، وضعف في الاستقرار الوظيفي وشروط السلامة المهنية، وانخفاض المشاركة النقابية.

أشار السيد لؤي شبانه رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الأراضي الفلسطينية شهدت منذ الثامن والعشرين من أيلول من عام 2000 فصلاً جديداً من فصول المعاناة التي ما زالت مستمرة منذ قرن. فقد تدهورت حالة الاستقرار النسبي التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلا بأزمة اصعب مما سبق تحل به، وتعطل كل ما سبق من معاهدات. ومن أصعب مظاهر المعاناة التي شهدتها الفترة الأخيرة بناء جدار الضم والتوسع وإغلاق المدن الرئيسية. وقد تأثر بتلك الأزمة بشكل مباشر العاملين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات عشية انتفاضة الأقصى، والذين كانوا يشكلون خمس العاملين الفلسطينيين، وبالتالي أثر ذلك على العاملين بالقطاع الخاص المحلي من جراء فقدان الواردات والمدخولات التي كانت ترد من قطاع العمل في إسرائيل والمستوطنات. ودخل سوق العمل الفلسطيني منذ أيلول 2000 أزمة حادة ومستمرة لغاية الآن. مضيئاً شبانه أنه في يوم العمال العالمي الذي يحتفل فيه العالم بهذه المناسبة، نجد أن العاطلين عن العمل والذين يشكلون حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية ليس لديهم الأمل القريب بإيجاد فرصة عمل توفر لهم الحد الأدنى من الدخل، ويتطلع الشعب الفلسطيني بكافة قطاعاته إلى الحرية والعيش الكريم والحصول على كافة حقوقه وطبقة العاملين من أكثر الفئات تطلعاً لذلك حيث الاستقرار والنماء الاقتصادي وفرص العمل.

وأوضح رئيس الجهاز أنه من قبيل الوفاء المتواضع وتقديراً للتضحيات والجهود التي تقدمها القوّة البشرية الفلسطينية، ارتأى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يشارك الشعب الفلسطيني بشكل عام والقوى العاملة الفلسطينية بشكل خاص في هذه المناسبة، تقديراً وإجلالاً لما يقوم به العامل الفلسطيني، وذلك من خلال تسليط الضوء على الظروف التي يعيشها العامل الفلسطيني، والتحديات المستقبلية أمام متخذي القرار لتوفير الحد الأعلى من فرص العمل للعاطلين عن العمل.

وأستعرض السيد شبانه أوضاع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية على النحو التالي:

4 أفراد مشاركين في القوى العاملة من بين كل 10 أفراد

المشاركة في القوى العاملة تعتبر مؤشراً أساسياً لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل. فقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى 39.7% من إجمالي القوّة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) في الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني - آذار من عام 2005، أي اصبح من بين كل 10 أفراد أعمارهم

15 سنة فأكثر 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة، بعد أن كانت تصل نسبة المشاركة إلى 43.5% عشية انتفاضة الأقصى (تموز-أيلول، 2000)، و40.1% في الربع المقابل (الربع الأول) من عام 2004.

من جانب آخر، بلغت نسبة المشاركة في الربع الأول من عام 2005 في الضفة الغربية 41.4% مقابل 36.6% في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث تصل نسبة مشاركة النساء إلى 12.2% بواقع 14.1% في الضفة الغربية و8.6% في قطاع غزة، مقابل 66.8% نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة، بواقع 68.1% في الضفة الغربية و64.2% في قطاع غزة. ويقدر عدد المشاركين في القوى العاملة بحوالي 794 ألف شخص بواقع 540 ألف في الضفة الغربية و254 ألف في قطاع غزة.

نسبة المشاركة في القوى العاملة أعلى من الأردن وأدنى بكثير من إسرائيل

بالمقارنة مع الدول المجاورة، يلاحظ أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية متقاربة مع الأردن، حيث تصل النسبة في الأردن إلى 37.4%، بينما يوجد تباين كبير مقارنة مع إسرائيل والتي تصل فيها نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى 54.5%. كما أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متقاربة مع الأردن والتي تعتبر نسبة مشاركة متدنية حيث النسبة في الأردن إلى 10.4%، أما نسبة المشاركة في إسرائيل فتعتبر عالية جداً مقارنة مع نسب المشاركة في الأردن والأراضي الفلسطينية، حيث تصل النسبة في إسرائيل إلى 49.1%.

تنقسم القوى العاملة إلى فئتين، الفئة الأولى هم العاملون، والثانية العاطلون عن العمل. كما يصنف العاملون إلى عمالة تامة و عمالة محدودة. فقد وصلت نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى 73.7% منهم 7.9% يصنفون عمالة محدودة (بطالة مقنعة).

أكثر من ربع المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل

كما وصلت نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول 2005 إلى 26.3% أي أكثر من ربع المشاركين في القوى العاملة، بواقع 22.6% في الضفة الغربية و34.0% في قطاع غزة. كما تصل نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى 20.2% مقابل 27.4% من بين الرجال. ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 208 آلاف شخص، بواقع 122 ألف في الضفة الغربية و86 ألف في قطاع غزة. وتعتبر نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية عالية جداً مقارنة مع الدول الأخرى، فمثلاً تصل نسبة البطالة في الأردن إلى 12.5% وفي إسرائيل تصل إلى 10.7%.

جنين تحتل النسبة الأعلى للبطالة في الضفة الغربية وخان يونس في قطاع غزة

في الربع الأول من عام 2005، احتلت محافظة جنين النسبة الأعلى للبطالة والتي وصلت فيها النسبة إلى 29.4%، ويليهما محافظة الخليل ووصلت النسبة فيها إلى 27.4%. بينما أدنى نسبة للبطالة في الضفة الغربية فكانت في محافظة بيت لحم، حيث وصلت النسبة إلى 12.4%. أما في قطاع غزة، فاحتلت محافظة خان يونس النسبة الأعلى للبطالة

والتي وصلت فيها النسبة إلى 36.6% ويليهما شمال غزة (36.2%). بينما أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزة كانت في محافظة رفح والتي وصلت إلى 30.1%.

586 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية

يقدر عدد العاملين (رجال ونساء) من الأراضي الفلسطينية في الربع الأول 2005 بحوالي 586 ألف عامل، بواقع 418 ألف من الضفة الغربية و168 ألف من قطاع غزة. كما تقدر عدد النساء العاملات بحوالي 96 ألف امرأة عاملة، بواقع 76 ألف من الضفة الغربية و20 ألف من قطاع غزة. ويقدر عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية بحوالي 33 ألف يحمل بطاقة فلسطينية، و27 ألف عامل يحمل بطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي، مقابل حوالي 1000 شخص يعمل من قطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات، بعد أن كان يصل عدد العاملين عشية الانتفاضة (الربع الثالث 2000) إلى 146 ألف عامل بواقع 116 ألف من الضفة الغربية و30 ألف من قطاع غزة.

وصلت نسبة العاملين كمستخدمين بأجر 61.0% من إجمالي العاملين، بواقع 58.6% في الضفة الغربية و67.2% في قطاع غزة، بعد أن كانت تصل إلى 67.6% عشية الانتفاضة، بواقع 66.2% في الضفة الغربية و71.0% في قطاع غزة. مقابل ذلك ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من 18.1% في الربع الثالث 2000 إلى 26.8% في الربع الأول من عام 2005.

من جانب آخر، يعتبر قطاع الخدمات المشغل الأساسي للعاملين، حيث تصل نسبة العاملين في قطاع الخدمات (تشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) إلى 35.8% في الربع الأول من عام 2005، بواقع 50.1% من بين العاملين في قطاع غزة و33.2% في الضفة الغربية و11.3% من بين العاملين في إسرائيل. كما يعتبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأساسي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث تصل النسبة إلى 43.9%. ويأتي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعد قطاع الخدمات كمشغل للعاملين في سوق العمل المحلي، حيث تصل النسبة إلى 20.7% من بين العاملين في الضفة الغربية و14.8% في قطاع غزة. يلي قطاع التجارة قطاع الزراعة والصيد، حيث يشغل 14.4% من بين العاملين في الضفة الغربية و13.2% في قطاع غزة.

كان للقطاع العام دور أساسي في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل كبير خلال سنوات الانتفاضة، فقد استوعب القطاع العام خلال السنوات الأربعة الأخيرة حوالي 18 ألف شخص ليصل العدد إلى حوالي 133 ألف موظف في القطاع العام منهم 73 ألف في الضفة الغربية و60 ألف في قطاع غزة. وفي العام 2004 أصبح يشكل العاملون في القطاع العام 22.0% من إجمالي العاملين بعد أن كانت تصل النسبة إلى 17.4% عشية الانتفاضة.

67 شاكل متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع المحلي

وصل معدل الأجر اليومي في الربع الأول من عام 2005 إلى 71.1 شيكل للمستخدمين في القطاع المحلي في الضفة الغربية مقابل 59.8 شيكل في قطاع غزة و121.8 شيكل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات. أما على صعيد ساعات العمل، فقد بلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية 42.2 ساعة مقابل 40.5 ساعة في قطاع غزة و44.5 ساعة للعاملين في إسرائيل والمستوطنات.

ما يقارب نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر

تشير نتائج مسح ظروف العمل الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة الواقعة ما بين أيار-حزيران من عام 2004، أن 81.7% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على أجورهم بانتظام، وأن 43.7% يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، و47.7% يحصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر.

نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يشعرون باستقرار وظيفي

أما حول الحوافز التي يقدمها العمل فقد بينت النتائج أن ما يقارب ربع المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (24.8%) يحصلون على حوافز مادية و54.5% يحصلون على حوافز معنوية. كما تشير النتائج إلى أن 39.0% من المستخدمين بأجر يشاركون في اتخاذ القرار في عملهم، و49.4% من المستخدمين بأجر يشعرون باستقرار في العمل (الأمن الوظيفي).

61.9% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا يتوفر لديهم عقود عمل

كما أشارت النتائج إلى أن 38.1% من المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية لديهم عقد عمل مكتوب مع صاحب العمل، بواقع 35.1% في الضفة الغربية و51.8% في قطاع غزة. كما بينت النتائج أن 89.3% من عقود العمل تتضمن بنوداً تتعلق بضمان ظروف عمل آمنة وصحية، بواقع 86.6% في الضفة الغربية و97.7% في قطاع غزة.

بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية ويواجهون نوعاً من التمييز بسبب النوع الاجتماعي 2.2% تتوزع بواقع 2.0% للرجال مقابل 3.0% للنساء. كما بلغت نسبة الذين يواجهون تمييزاً بسبب العمر 4.9% بواقع 5.4% للذكور مقابل 2.7% للإناث.

وأظهرت النتائج كذلك إلى أن 10.7% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية يتعرضون إلى إهانة/ عنف معنوي أثناء ممارسة العمل بواقع 11.6% للرجال مقابل 7.1% للنساء. كما بينت النتائج أن 33.7% من المستخدمين بأجر يتوفر لديهم تأمين صحي خاص، مقابل 4.0% يتوفر لديهم تأمين صحي حكومي و35.0% يتوفر لديهم تأمين ضد إصابات العمل. وأشارت النتائج كذلك إلى أن 24.8% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص

الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى أفادوا بأن المهنة التي يمارسونها تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو المهني، بواقع 23.0% في الضفة الغربية، و32.7% في قطاع غزة.

أقل من نصف المستخدمين بأجر في القطاع العام تتناسب مهنتهم مع مؤهلهم العلمي

أما بالنسبة للمستخدمين بأجر في القطاع العام، فقد أشارت النتائج إلى أن 10.0% منهم يتعرضون إلى إهانة/ عنف معنوي أثناء ممارسة العمل بواقع 10.5% للرجال مقابل 8.1% للنساء. كما أن 3.2% منهم يتوفر لديهم تأمين صحي خاص، و37.0% يتوفر لديهم تأمين ضد إصابات العمل. كما أن 93.3% من المستخدمين بأجر في القطاع العام يتوفر في مكان عملهم تهوية طبيعية، و84.2% يتوفر لديهم طفايات حريق، و81.9% يتوفر في مكان عملهم صندوق إسعاف أولي، كما أشار 82.7% من المستخدمين في القطاع العام انه يتوفر لديهم لوحات توعية و44.6% يوجد لديهم مخارج طوارئ، و50.7% لديهم مسعف أولي. وأشارت النتائج كذلك إلى أن 46.6% من العاملين الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى أفادوا بأن المهنة التي يمارسونها تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو المهني، بواقع 58.4% في الضفة الغربية، و33.9% في قطاع غزة.

نصف العاملين يتعرضون لاستنشاق الغبار بشكل مستمر

يتطلب عمل 36.2% من العاملين البقاء تحت أشعة الشمس لساعات طويلة، فقد أفاد 50.6% منهم انهم يتعرضون في عملهم إلى استنشاق الغبار و19.0% يتعرضون لاستنشاق الدخان و5.8% لاستنشاق الغاز. كما أن 9.3% من العاملين يعملون على ارتفاعات عالية عن سطح الأرض، و27.5% يعملون بالقرب من آلات حادة، و7.6% يعملون بالقرب من مواد كيميائية قابلة للاشتعال أو الانفجار، إضافة إلى ذلك بينت النتائج أن 27.3% من العاملين يتطلب عملهم الجلوس لمدة تزيد عن 4 ساعات يومياً، مقابل 43.2% يتطلب عملهم الوقوف لساعات طويلة تزيد عن 4 ساعات يومياً، كما أن 28.1% يتطلب عملهم حمل أوزان ثقيلة.

تشير البيانات إلى أن 23.8% من العاملين يتطلب عملهم استخدام ألبسة وأدوات واقية أثناء ممارسة العمل، من بينهم 70.5% أفادوا بأن هذه الألبسة متوفرة، كما أفاد 59.5% من بين الذين تتوفر لديهم ألبسة وأدوات واقية أنهم يستخدمونها بانتظام بينما 38.0% يستخدمونها أحياناً في حين أن 2.5% منهم لا يستخدمونها.

31.4% من العاملين ينتسبون إلى النقابات العمالية/المهنية

أشارت النتائج إلى أن 68.6% من العاملين لا ينتسبون إلى نقابات عمالية/ مهنية، حيث أفاد 13.3% منهم أن السبب يعود لعدم انطباق شروط الانتساب للنقابة، و79.3% كانوا غير مهتمين بالانتساب.

7.5% من العاملين تعرضوا لإصابات عمل

أظهرت نتائج مسح ظروف العمل أن 7.5% من العاملين في الأراضي الفلسطينية تعرضوا لإصابات عمل بواقع 9.0% في الضفة الغربية و2.9% في قطاع غزة. كما بينت النتائج أن 57.5% من هذه الإصابات تركزت في

الأطراف العلوية و27.9% في الأطراف السفلية، كما أشارت النتائج إلى أن 38.6% من الإصابات كان سببها التعامل مع الآلات الحادة. كما ظهر أن 66.5% من العاملين أدت إصاباتهم إلى التغيب عن العمل بواقع 64.2% في الضفة الغربية، و87.8% في قطاع غزة.

40 ألف طفل عامل (5-17 سنة) في العام 2004

بلغ عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية 5-17 سنة حوالي 40 ألف طفل سواء بأجر أو بدون أجر، منهم 35 ألف ذكور، و5 آلاف إناث. ويشكل هذا العدد ما نسبته 3.1% من إجمالي الأطفال 5-17 سنة بواقع 3.8% في الضفة الغربية و1.9% في قطاع غزة. ويتوزع الأطفال العاملين حسب نوع التجمع، 2.6% في الحضر، و4.6% في الريف، و1.8% في المخيمات.

تعاون المجتمع بالإدلاء بالمعلومات الدقيقة يرفع من مستوى كفاءة التخطيط التنموي

تعتبر الإحصاءات الرسمية التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الركيزة الأساسية في التخطيط المرحلي والاستراتيجي لمتخذي القرار، وعلى هذا الأساس يسعى الجهاز جاهداً إلى تطوير آليات توفير تلك الإحصاءات بما يتفق مع أحدث التقنيات التي وصل إليها العلم لضمان سلامة اتخاذ القرار. من جانب آخر، يتضح أن للبرامج التنموية دور أساسي في تطوير سوق العمل الفلسطيني وهذا يلاحظ من خلال اتجاه تلك البرامج وتركزها في بعض المناطق الأكثر تضرراً خلال الأربعة سنوات الماضية والتغيرات الإيجابية التي حدثت لتلك المناطق مثل انخفاض معدلات البطالة فيها مقارنة مع المناطق الأخرى. فبتعاون المجتمع مع الجهاز من خلال الإدلاء بالبيانات الدقيقة يرتفع مستوى كفاءة الخطط المرحلية والاستراتيجية المستندة إلى الرقم الإحصائي.